الجماعة مستمرة في التعنت أمام الحل السلمي واستمرار التصعيد العسكري

معارك وضربات جوية تحصد عشرات الحوثيين جنوب مأرب

أفادت مصادر عسكرية يمنية بأن الميليشيات الحوثية خسرت العشرات من عناصرها في ين الأخيرين جراء معارك وضربات جوية لتحالف دعم الشرعية في جبهات جنوب مأرب. واشتد القتال للأسبوع الثاني إثر سيطرة الميليشيات على أربع مديريات في محافظتي شبوة ومأرب في سياق سعيها لخنق أهم معقل للحكومة الشرعية من الجهة الجنوبية.

واكبت التطورات الميدانية تصريحات للمتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام فليتة، أشار فيها إلى تعنت الميليشيات أمام الحل السلمي وعدم وجود نية لدى الجماعة للتوقف عن التصعيد العسكري، وذلك خلال تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر».

وجدد متحدث الميليشيات المدعومة من إيران شروط جماعته لوقف القتال، التي تعني في مجملها، استسلام الحكومة الشرعية للجماعة، ورفع القيود المفروضة على المنافذ الخاضعة لها، إلى جانب توقف تحالف دعم الشرعية عن مساندة الحكومة المعترف بها دولياً.

وفي حين أدى التصعيد العسكري إلى تشريد آلاف الأسر من مناطق جنوب مأرب التي طالها القصف الصاروخي الحوثي، دعت الحكومة الشرعية إلى تدخل إنساني لرفع الحصار عن مديرية العبدية التي طوقتها الميليشيات، بعد أن سيطرت على مديرية حريب.

وقال وزير الإعلام والثقافة والسياحة اليمني معمر الإرياني، «إن الحصار الغاشم الذي تفرضه ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران على مديرية العبدية بمحافظة مأرب ومنع الإمدادات الغذائية والدوائية عن المدنيين، والقصف العشوائي الذي تشنه على قرى ومنازل المواطنين بمختلف أنواع الأسلحة عمل انتقامي جبان، يرقى لمرتبة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية».

وأوضح الوزير اليمني أن مديرية العبدية الواقعة في جنوب محافظة مأرب «تضم أكثر من خمسة آلاف أسرة من أبناء المديرية والأسر النازحة القادمة من مختلف محافظات الجمهورية، فر أفرادها من بطش الميليشيات بحثاً عن ملاذ آمن، ويعانون ظروفاً مأساوية جراء سنوات الحرب والتصعيد المتواصل الذي فاقم الأوضاع الإنسانية».

وطالب الوزير الإرياني المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمبعوثين الأممي والأميركي ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن ديفيد غريسلي، «بإدانة واضحة وصريحة للتصعيد والحصار الذي تفرضه ميليشيا الحوثي على المديرية». كما دعا إلى ممارسة الضغط على الميليشيات لوقف استهداف المدنيين وفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية والوصول للمحتاجين».

معارك في اليمن

ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الجماعة الحوثية خلال الأسبوعين الأخيرين، إلا أنها واصلت الدفع بالمئات من عناصرها لخوض القتال ضد قوات الجيش ورجال القبائل في جنوب مأرب، إذ تسعى لإسقاط مديريات العبدية والجوبة وجبل مراد لتستكمل تطويق مدينة مأرب من الجنوب.

وحسب الإعلام العسكري للجيش اليمني، لقي العشرات من عناصر الميليشيات مصرعهم، وأصيب آخرون، برصاص الجيش، وغارات لطيران تحالف دعم الشرعية في جنوب مأرب خلال ين الأخيرين.

ونقل المركز الإعلامي للقوات المسلحة اليمنية عن مصادر عسكرية قولها، إن قوات الجيش استهدفت تحركات وتجمعات للميليشيا، ونجحت في إصابة وتدمير مدرعات وناقلات جند ما أدى إلى مقتل وجرح جميع من كانوا على متنها، في حين شنت مقاتلات تحالف دعم الشرعية عدة غارات جوية ناجحة استهدفت مواقع وتعزيزات للميليشيات نتج عنها تدمير وإحراق مدرعات وآليات قتالية ومصرع من كانوا على متنها.

إلى ذلك أفاد الموقع الرسمي للجيش بأن القوات الحكومية نفذت عملية إغارة ناجحة على مواقع تتمركز فيها ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانياً في معسكر اللبنات، شرق محافظة الجوف، مكبدة إياها خسائر فادحة.

ونقل الموقع عن قائد اللواء 22 مشاة، العميد عبده عبد الله المخلافي، قوله «إن وحدات من الجيش نفذت إغارة ناجحة على مجاميع ميليشيا الحوثي المتمركزة في المواقع المتقدمة لمعسكر اللبنات من جهته الجنوبية».

وأكد القائد العسكري المخلافي أن «مثل هذه العمليات العسكرية والمهام الميدانية ستستمر، وأن معنويات عناصر الجيش عالية وسيعملون على هزيمة الميليشيات واستعادة كل ما نهبته من مقدرات الشعب».

كانت الميليشيات الحوثية تمكنت بالمقاومة تمكنت من كسر هجمات للميليشيات الحوثية التابعة لإيران في جبهات القتال جنوب محافظة مارب، وكبدتها خسائر موجعة في الأرواح والمعدات.

وذكرت المصادر أن مدفعية

أزمة الهجرة تغيب عن محادثات بين الجزائر ومدريد

سعت الجزائر ومدريد إلى تفادي التطرق إلى أزمة الهجرة غير النظامية التي أخذت بعداً تراجيدياً في الأيام الماضية، لحرصهما على تسوية «أزمة أنبوب الغاز» العابر للمغرب والبحر المتوسط الذي هددت الجزائر بوقف إمداداتها عبره، رافضة استمرار استفادة الجار الغربي من الطاقة على إثر قطع العلاقات معه.

ولاحظ مراقبون أن الملفات التي تناولها وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس مع المسؤولين أثناء زيارته الجزائر، تضمنت الاستثمارات المشتركة، خصوصاً عقود الغاز التي تنتهي آجالها نهاية الشهر الحالي، والانتخابات البلدية التي ستجرى في الجزائر الشهر المقبل. غير أنها خلت من قضية الهجرة السرية المطروحة بحدة منذ شهرين، على خلفية فرار مئات الجزائريين إلى السواحل الجنوبية لإسبانيا عبر ما سمي «قوارب الهجرة غير الشرعية».

وتفيد تقارير حقوقية أن ألف مهاجر («حراق» بالعامية الجزائرية) وصلوا إلى شاطئ أليريا بإسبانيا بين الثلاثاء و الماضيين، بينهم نساء وأطفال. وبحسب التقارير نفسها، أنقذ خفر السواحل الإسباني مئات الأرواح ليل الأربعاء – في سواحل ألميريا وأليكانتي ومورثيا وجزر البليار. ومن أكثر ما تم تداوله حول القضية صور جزائرية حامل مع أطفال صغار أجلتها فرق إنقاذ إسبانية إلى ساحل قريب، بعدما أوشكت على الغرق.

ويجري حديث عن «مأساة» في البحر المتوسط الذي لفظ في الأسابيع الماضية عشرات الجثث، غالبيتهم «حراقة» جزائريين خاطروا بأنفسهم بعبور البحر في قوارب تقليدية عجزت محركاتها الضعيفة عن الوصول إلى «بر النجاة»، فتخلت عنهم في عرض البحر وماتوا غرقاً.

ووصف وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة محادثاته مع ألباريس، بأنها كانت «بناءة، وتمحورت حول الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وأكد الجانبان على العزيمة المشتركة لتعزيزها وتوسيعها، مع توافق كبير للرؤى بشأن الملفات الجهوية والمتوسطية والدولية».

وصرح الوزير الإسباني للصحافة بأن «الجزائر تعتبر شريكاً اقتصادياً موثوقاً من الدرجة الأولى، ودائماً يفي بالتزاماته تجاه إسبانيا، وقد شعرت بالاطمئنان بشأن استمرار التموين بالمحروقات». وقال إنه تلقى ضمانات من محاوريه في الجزائر، باستمرار إمدادات الغاز، مبرزاً أن البلدين «يتطلعان إلى أن يصل تعاونهما الاقتصادي إلى المستوى المنشود وأن يكون مربحاً لكليهما».

وأكد لعمامرة لوسائل الإعلام أن الجانبين استعرضاً «مختلف جوانب العلاقات الثنائية، بدءاً بالاستحقاقات السياسية (الانتخابات في الجزائر) وانعقاد القمة المشتركة المقبلة في إسبانيا، ثم استحقاقات مرتبطة بالتعاون والتنسيق بين وزيري خارجية البلدين، ومجالات أخرى متعلقة بتعميق وتوسيع البناء والشراكة الاقتصادية».

ويفهم من إعلان الجانبين التطرق إلى كل القضايا المشتركة، ما عدا أزمة المهاجرين أنهما تعمدا بحث الموضوع عبر قنوات أخرى غير دبلوماسية. ورجح مراقبون وجود اتفاق على تفضيل الإجراءات الأمنية للحد من هذه الظاهرة التي لا يبدو أنها تقلق الجزائر. وكان الرئيس عبد المجيد تبون، طرح العام الماضي أفكاراً مفادها، تنظيم سفريات لشباب إلى بلدان أوروبية باتفاق مسبق معها، ليتأكدوا، كما قال، أن «العيش في الغرب ليس جنة وأن مستقبلهم في بلدهم».

مبادرة حزبية لـ« منع عودة الاقتتال» إلى ليبيا

أطلق حزب سياسي ليبي مبادرة تستهدف الوصل إلى خريطة طريق تعمل على إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية في موعدها المحدد، والاعتراف بنتائجها، سعياً لحل ملفات عالقة من بينها المسار الدستوري، والمصالحة وعدالة توزيع موارد الثروات وفق اتفاق ضامن بين كل الأطراف الليبية.

وقال «حزب التجديد» الليبي، وهو حزب حديث التأسيس، إن مبادرته التي أحالها إلى بعثة الأمم المتحدة لدى البلاد بوصفها راعي الحوار السياسي، تهدف إلى إقرار «ميثاق وطني» لكل الليبيين تكون بموجبه خريطة الطريق واضحة المعالم في القضايا الرئيسية، وتتمحور حول إيجاد حوار مجتمعي موسع تشرف عليه الأجسام المنتخبة في 24 ديسمبر المقبل، لإنهاء المرحلة الانتقالية.

وأوضح رئيس الحزب سليمان البيوضي لـ«الشرق الأوسط»، أن المكتب السياسي للحزب يعرض «خريطة طريق، بمقتضاها نذهب موحدين لصناديق الاقتراع في الموعد المرتقب»، لافتاً إلى أن حزبه وهو يقدم هذه المبادرة «يُحمّل كل الأطراف في ليبيا مسؤولية تبعات تعطل المسار السلمي الذي قد يُعيدنا إلى مربع الاحتراب والصدام، ويدعوهم مجتمعين إلى الالتزام بما جاء في هذه الخريطة».

وأضاف البيوضي أن حزبه يقدم هذه المبادرة «لإيجاد أرضية مشتركة للقوى المحلية وإسنادها بالمنظمات الدولية كقوة ضامنة للمسار الديمقراطي، بغية دخول الليبيين لمرحلة جديدة يعاد فيها بناء الدولة وتعزيز قيم الوحدة، حرصاً على ضمان عملية ديمقراطية سلمية، تحقق مبدأ المشاركة السياسية وتخفف حدة الاستقطاب، وتبدد مخاوف الأطراف المحلية».

وحدد حزب التجديد خمسة مسارات لـ«آلية عمل» لتفعيل هذه المبادرة، تبدأ بتولي البعثة الأممية بمساعدة خبراء ليبيين (من اختيارها) تقديم مسودة «الميثاق الوطني» قبل 15 أكتوبر المقبل إلى الشعب الليبي، لإبداء الرأي والتعديلات. على أن تقدم صيغته النهائية في 22 أكتوبر لكل الأطراف المستهدفة محلياً ودولياً.

ولإنجاح هذه الخريطة، اقترح الحزب تولي اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» بالتنسيق مع وزارة الداخلية عملية تأمين الانتخابات وحماية نتائجها في جميع أنحاء البلاد، على أن تلتزم بإقرار كل التدابير اللازمة لمنع الانزلاق نحو الانقلاب على نتائج الانتخابات، كما يقع على عاتقها مسؤولية تأمين مخرجات العملية الانتخابية والعمل على تثبيت نتائجها باتخاذ التدابير اللازمة. واقترح الحزب توقيع «الميثاق الوطني» في 24 أكتوبر بمدينة سرت من قبل الأطراف المحلية، وبحضور الأطراف الدولية، على أن تتولى بعثة الأمم المتحدة مسؤولية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يتبنى هذا الميثاق بوصفه خريطة للطريق وتعزيز بوادر الثقة، على أن يشمل القرار آلية واضحة لمعاقبة المعرقلين ومحاسبتهم دولياً.

وانتهى الحزب إلى أنه يعوّل على استجابة القوى الليبية كافة لهذه الخريطة ودعمها لضمان وصول الليبيين لصناديق الاقتراع واختيار ممثليهم بكل حرية وديمقراطية، ولتجديد الشرعية وتوحيد المؤسسات الليبية بشكل سلمي. ورأى أن «العودة إلى المسار الديمقراطي هي السبيل الوحيد لإنهاء نموذج التوافق السياسي المسلح، والمضي قدماً نحو ليبيا الجديدة وتعزيز قيم ومبادئ الدولة المدنية».

تركيا تعتبر اتفاقاً عسكرياً بين فرنسا واليونان موجهاً ضدها

عدّت تركيا اتفاقاً عسكرياً وقّعته فرنسا مع اليونان موجّهاً ضدها وضاراً بحلف شمال الأطلسي (ناتو). في الوقت الذي أعلنت فيه عقد الجولة الجديدة من المحادثات الاستكشافية التركية اليونانية في أنقرة في 6 أكتوبر (الجاري). وقالت وزارة الخارجية التركية إن اتفاقية دفاعية لتوسيع الشراكة العسكرية بين اليونان وفرنسا، وقّعها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، الثلاثاء الماضي في باريس، تأتي في إطار «جهود غير مجدية من أثينا لتحقيق مزاعمها القصوى المتعلقة بالمنطقة البحرية والمجال الجوي». وأضافت الوزارة، في بيان أصدره المتحدث الرسمي باسمها تانغو بيلغيتش،)، أن ماكرون لفت إلى أن الاتفاقية ستكون لها نتائج جيوسياسية كبيرة، لا سيما في شرق البحر المتوسط، حيث توجد خلافات بين تركيا واليونان بشأن موارد الطاقة. وأضاف البيان أن ما وصفه بـ«المزاعم المتطرفة لليونان» بشأن مناطق الصلاحية البحرية والمجال الجوي، منافية للقانون الدولي، مشيراً إلى أن اليونان تتوهم أن بوسعها دفع أنقرة للقبول بتلك المزاعم التي هي محل مساءلة من المجتمع الدولي، من خلال عقد تحالفات عسكرية ثنائية ضد تركيا بشكل يضر بحلف الناتو.

حكومة ميقاتي تسعى لإعادة « وصل ما انقطع» في علاقات لبنان مع العرب

أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أن حكومته ستقوم بكل ما هو مطلوب لإعادة وصل ما انقطع في علاقات لبنان مع العرب، وذلك رداً على تحليلات تتحدث عن علاقات لبنان بالدول العربية.

جاءت تصريحات ميقاتي في بيان له خلال استقباله في مدينة طرابلس، شمال لبنان، شخصيات ووفوداً شعبية. وقال ميقاتي: «نسمع الكثير من التحليلات الصحافية التي تتناول علاقات لبنان بالدول العربية وصلت إلى حد تسويق البعض لوساطات مزعومة وسلبيات مطلقة في المقابل». وقال إن الحكومة «ستقوم بنفسها بكل الخطوات المطلوبة لإعادة وصل ما انقطع في علاقات لبنان مع الإخوة العرب، ونعلم في المقابل حرص الأشقاء العرب على المحافظة على وحدة لبنان وحمايته من أي أخطار قد تحيط به».

وأشار ميقاتي إلى أن لبنان «لطالما شكّل رسالة لتجسيد المحبة والتعايش بين الأديان، ولطالما سارع الإخوة العرب لانتشاله من عثراته، كلمّا ألّمت به المحن، انطلاقاً من تفهمهم الأخوي لخصوصية وتنوع نسيجه السكاني». وأضاف: «صحيح أننا نمرّ بأصعب مرحلة في تاريخ لبنان والتحديات الداهمة كبيرة، والناس تأمل من الحكومة عملاً إنقاذياً ينتشلها من المآسي المختلفة التي تعاني منها، وهو أمر ندركه جيداً، وبدأنا القيام بما يجب فعله لوضع الأمور على سكة الحل».

ويعوّل ميقاتي «على التعاون الكامل داخل الحكومة، وكذلك مع المجلس النيابي لإقرار المشاريع الضرورية لتحريك العجلة الاقتصادية وعملية الإصلاحات المطلوبة».

وتتصاعد الدعوات للحكومة لتحقيق إنجازات في ظل الأزمات الاقتصادية والمعيشية القائمة. ورأت النائبة ستريدا جعجع أن «على الحكومة الجديدة الإسراع في الإنجاز، لأن الظرف استثنائي والأزمة كبيرة جداً والمواطن اللبناني لا يمكنه الانتظار، فالمُهل تعدّ في هذه الظروف بالساعات لا بالأيام والأسابيع»، لافتةً إلى أن «ما يجب البدء به من أجل إعطاء نفحة أمل للبنانيين هو العمل سريعاً على إقرار بعض الإصلاحات المتصلة بموضوع الكهرباء، وحل أزمة المحروقات والدواء وإعادة استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذي من شأنه إعطاء بعض الثقة للبنانيين بدولتهم وبالتالي خفض نسبة الهجرة المرتفعة جداً في الآونة الأخيرة».

من جهته، رأى عضو تكتل «لبنان القوي» النائب إدي معلوف، في حديث إذاعي، أن «هناك إصلاحات منتظرة من الحكومة، وأن جزءاً كبيراً من هذه الإصلاحات يحصل في مجلس النواب»، مبدياً الاستعداد للتعاطي بإيجابية وسرعة لتحقيقها. ورأى أنه «لا توافق بين الفرقاء على كل الإصلاحات، فلكل فريق وجهة نظره»، متوقعاً أن «تكون أكثرية القوى السياسية قد توصلت إلى قناعة بضرورة أخذ الملاحظات البناءة في عين الاعتبار، لأن الوقوف في وجه الإصلاحات يؤدي إلى الضرر».

وعن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، رأى أن «الأمور أصبحت واضحة وهذه المرة الموضوع جدي، فإلقاء اللوم على الغير فيما خص الخسائر لم يعد يجدي»، آملاً «ألا يحاول أحد نفض يده من مسؤوليته». وشدد على ضرورة «ألا يكون المودعون الحلقة الضعيفة بسبب ثقتهم بالمصارف»، متمنياً العمل بجدية للخروج من الأزمة.

نجيب ميقاتي

بلينكن إلى باريس لتخفيف التوترات والتحضير للقاء بايدن وماكرون

أعلنت الخارجية الأميركية، أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سيجري محادثات في العاصمة الفرنسية باريس الأسبوع المقبل، في محاولة جديدة لتخفيف التوترات بعد الغضب الفرنسي من عقد الغواصات النووية إلى أستراليا. وقال نيد برايس المتحدث باسم الخارجية إن بلينكن سيزور باريس من الاثنين إلى الأربعاء، لحضور اجتماع نادي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاقتصاديات السوق المتقدمة، كما سيلتقي بالمسؤولين الفرنسيين بشأن «زيادة تعزيز العلاقات الحيوية بين الولايات المتحدة وفرنسا». وأضاف: «سيناقش بلينكن ونظراؤه الفرنسيون قضايا من بينها الأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادي، وأزمة المناخ، والانتعاش الاقتصادي من جائحة (كوفيد – 19)، والعلاقة عبر الأطلسي، والعمل مع حلفائنا وشركائنا لمواجهة التحديات والفرص العالمية». وكان بلينكن يخطط بالفعل لزيارة فرنسا بمناسبة الذكرى الستين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس، ويشارك في اجتماع وزاري للمنظمة ينظر في تعزيز الاقتصاد الأخضر، قبل شهر من محادثات المناخ التي تعقدها الأمم المتحدة في غلاسكو. ومن المقرر أن يسافر بلينكن بعد ذلك من باريس إلى مكسيكو سيتي في أول رحلة له إلى الجارة الجنوبية.

وعلى صعيد متصل، التقى مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان يوم بالسفير الفرنسي فيليب إيتيين في البيت الأبيض عقب عودته إلى واشنطن. وجاء هذا الاجتماع تماشياً مع الالتزام المشترك من الرئيس بايدن والرئيس ماكرون في مكالمتهما الهاتفية في 22 سبتمبر)، لبدء عملية مشاورات متعمقة حول مجموعة من المسائل الاستراتيجية، من أجل تهيئة الظروف لضمان الثقة واقتراح تدابير ملموسة لتحقيق الأهداف المشتركة للبلدين. وقالت إميلي هورن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي في بيان: «رحب سوليفان بخطة السفير إتيان للتواصل مع المسؤولين في الحكومة الأميركية لمواصلة تعزيز جدول أعمالنا المشترك بين الولايات المتحدة وفرنسا، قبل اجتماع الرئيس بايدن والرئيس ماكرون في أوروبا في نهاية أكتوبر».

وتسعى واشنطن وباريس إلى إصلاح العلاقات وبدء عمليات مشاورات معمقة تهدف إلى تهيئة الظروف لاستعادة الثقة. وقد عبرت باريس عن غضبها الشهر الماضي، بعدما ألغت أستراليا صفقة بمليارات الدولارات لشراء غواصات فرنسية.